الثقافة السياسية من خلال عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

مجاود حسين –طالب دكتوراه – جامعة سيدي بلعباس

لقد وصلت الثورة الجزائرية إلى أوج فعاليتها في المرحلة التي أعقبت مؤتمر الصومام حيث اتضحت هياكلها العسكرية والسياسية واتسع مداها العسكري وزاد التلاحم بين الشعب وجيش التحرير الوطني. كما حدد قادة الولاء والانتماء للشرعية الثورية الضوابط والقناعات بخصوص دور المؤسسات في تفعيل وترجمة مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية الثورية. ومن خلال هذا يتحدد التصرف السياسي في نطاق هذه القيم الاجتماعية أو ما يعرف بالثقافة السياسية، التي تؤثر على سلوك الحاكم والمحكوم. ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، ويفرز كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية في ظل الحقوق والواجبات. ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءاً من ثقافته العامة، هذا ما يؤكده "فيربا وألموند" بأن " الثقافة السياسية ليست إلا جزءا أو رافدا من روافد الثقافة الشاملة للمجتمع"[1]، فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية [2] ، وتشمل تلك الثقافات الفرعية : ثقافة الشباب، والنخبة الحاكمة ،والعمال، والفلاحين، والمرأة.. الخ. وبذلك تعطي الثقافة السياسية نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي[3] ،

يعرف كمال المنوفي الثقافة السياسية على أنها "مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة" [4].

على ضوء هذه التعاريف سنتطرق للثقافة السياسية من خلال عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ما بين 1958-1962، إذ يعد تأسيسها بعد أربع سنوات من عمر الثورة حدثا تاريخيا هاما في مسيرة الثورة التحريرية، واستكمالا لبنائها المؤسساتي، وإعادة بعث للدولة الجزائرية الحديثة، التي انتهكت مع بداية الغزو الفرنسي للجزائر في 14 جوان 1830، والتي خسر على إثرها الشعب الجزائري سيادته على أرضه

،وبهذا أكد إعلان الحكومة على تقدم الثورة نحو تحقيق الاستقلال وذلك بتعزيز العمل العسكري بمجهود سياسي ودبلوماسي.

كما يعد تأسيس الحكومة المؤقتة منعرج حاسم في بلورة الثقافة السياسية لدى رجالات الثورة، لأن هذه الأخيرة سوف تكون على المحك، نتيجة لتغيرات في أسلوب النضال، حيث انتقلت الحركة الثورية من أسلوب العنيف المحض إلى ممارسة السياسة الخالصة في تسيير حركية الثورة.

تعبر هذه المؤسسة من خلال نشاطها عن الدولة الجزائرية بجميع مكوناتها الحضارية والثقافية والاجتماعية، وهذا سواء في تعاطيها مع الطرف الفرنسي أو من خلال عملها السياسي والدبلوماسي في مختلف المحافل الدولية، إذن فإن تأسيس الحكومة المؤقتة ونشاطها سيعطينا تصورا للثقافة السياسية لرجالات الثورة، وهذا ما سوف نبحثه من خلال تتبعنا لمختلف الأطوار التي مرت بها هذه المؤسسة .

أسباب تأسيس الحكومة المؤقتة:

يعتبر مفجري الثورة -من خلال مواثيق الثورة- أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور أفراد الشعب بالولاء لجبهة التحرير الوطني، يساعد على إضفاء الشرعية لها، و يساعدها على البقاء وتخطيها الأزمات والمصاعب التي تواجهها، فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات[5].

وفي خضم التطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية كانت الحاجة ماسة إلى استكمال البناء المؤسساتي، مما جعل تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ضرورة حتمية لتحقيق النماء السياسي والدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية. وإعادة بناء اللحمة الوطنية ولملمة الفوارق وزرع الثقة بين القادة، بعد الخلافات التي وقعت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ،وعدم قدرة أعضائها على الانسجام خاصة تورط بعضهم في تصفية عبان رمضان ،حيث فقدت اللجنة الكثير من مصداقيتها [6].

ودافع القوي لتأسيس الحكومة المؤقتة هي الحاجة إلى طرف جزائري مفاوض له صفة تمثيل الثورة التحريرية، وذلك إثر ظهور بوادر في السياسة الفرنسية للجلوس على طاولة التفاوض، خاصة بعد وصول'الجنرال ديغول' إلى الحكم في فرنسا أوائل جوان 1958 ، حيث جرت محادثات بين 'كريم بلقاسم 'مرفوقا ب'فرحات عباس' و'جان عمروش' وهو كاتب من أصل جزائري ،كان صديق 'لأوليفي غيشار' أحد المقربين من 'الجنرال ديغول' ،وعندها فهم كريم من محدثه أن الرئيس الفرنسي يبدي استعدادا واضحا للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني[7].

كما أوصى مؤتمر طنجة الذي جمع حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية من 27 إلى 30 أفريل 1958 بتأسيس

حكومة جزائرية بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية [8]، وبهذا توفرت الأسباب الكافية لتأسيس الحكومة المؤقتة.

أهداف الحكومة المؤقتة الجزائرية

تتمثل أهداف الحكومة المؤقتة في إقناع الرأي الوطني أن هناك مؤسسة سياسية تعمل على إضفاء الشرعية السياسية للكفاح المسلح، وتمهيدا لبناء الدولة الجزائرية الحديثة بمعايير وقيم جزائرية، وإقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري الشرعي موجود، إنه مستعد للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية للوصول إلى حل سلمي، حيث يؤكد فرحات عباس في هذا الصدد بقوله: **"**هذه الحكومة ستكون عاملا من العوامل المساعدة على ايجاد حل سلمي**"**[9]. ويتمثل الهدف الآخر في وضع حد فاصل لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عديدة بأنها لا تجد أمامها ممثلا حقيقيا للمسلمين الجزائريين تتفاوض معه رسميا [10].

كما توضح أيضا الرسالة التي وجهتها الحكومة غداة تشكيلها للرئيس المصري جمال عبد الناصر الهدف من إنشاءها حيث جاء فيها: "إن تشكيل هذه الحكومة ...في هذا الوقت بالذات، إنما هو رد عملي علني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد عندما أعلنت سياسة الاندماج التام، وأخذت توافي تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به فرنسا يوم 28 سبتمبر 1958 حول الدستور الفرنسي الجديد... وتضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية [11].

كما أن الهدف من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية هو إيصال القضية الجزائرية أما الرأي العام .وقد لخص أحمد توفيق المدني هذا بقوله: "المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة ...والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي، والتهيئة لهذا العمل " [12] .

من هنا تتحدد الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة في إعادة ضخ وأحياء القيم الاجتماعية للشعب الجزائري بمنحه الاستقلال التام عن فرنسا وانسلاخه من كل الرواسب التي تركها المستعمر.

<u>إعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة</u>

جسد قادة الثورة من خلال ثقافتهم السياسية النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة للأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية، كما حددوا

النظام العام لوظائف ومهام الحكومة المؤقتة ، من هذا المنطلق تم تحديد أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية التي ستمارس مهامها [13]. يذكر محمد حربي أن لجنة التنسيق والتنفيذ عقدت عدة اجتماعات ما بين شهري جويلية وسبتمبر1958 لطرح وجهات النظر حول الوضعية الصعبة التي تعرفها الثورة. وبعد مخاض عسير أخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرار تحولها إلى حكومة [14].

تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من ثمانية عشرة عضوا [15] يمثلون مختلف التشكيلات التي انضمت إلى جبهة التحرير، وهي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعلماء، ووسع تمثيلها ليشمل الداخل كذلك من خلال كتاب الدولة الثلاث (الأمين خان، عمر أو صديق، مصطفى اسطنبولي)، كما شملت السجناء الخمسة في فرنسا، ومن الملاحظ على هذه التشكيلة الحكومية أنها استبعدت أحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية وهو' عمر أوعمران' ، وضمت إليها عضوين جديدين هما 'بن يوسف بن خدة' الذي تم استبعاده من لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية بعد ما كان عضوا في الأولى و'امحمد اليزيد' الذي كان مبعوثا لجبهة التحرير في الأمم المتحدة[16]. أما رئاسة الحكومة فأقترح أن تعود إما لصالح كريم بلقاسم بإعتباره أحد التاريخين أو تعود إلى الدكتور الأمين دباغين على اعتبار أنه كان رئيس الوفد الخارجي [17] ، لكن الاقتراحين اصطدما بمعارضين ، فالاقتراح الأول القاضي بتعين كريم بلقاسم على رأس الحكومة اعترض عليه كل من لخضر بن طوبال وعبد الحميد بوصوف حيث رفضا إعطاء كريم سلطة أعلى من سلطتهما، وأما الاعتراض على الاقتراح الثاني المتعلق بتولي الأمين دباغين رئاسة الحكومة فقد جاء من السجناء وبالخصوص من طرف أحمد بن بلة[18] ، وعندها تم تعيين فرحات عباس بالإجماع على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر1958 [19].

من خلال بناء هذا الصرح المؤسساتي يتبن عمق دلائل الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة، وهي ثقافة المشاركة وليس الاقصاء، وقاعدة الاختيار وسلم المسؤولية يكون وفق قاعدة الولاء والانتماء للشرعية الثورية. ولهذا سيكون لها صدى الايجابي خاصة على مستوى القاعدة الشعبية .

موقف المحلي ودولي من إنشاء الحكومة المؤقتة :

استقبل الشعب الجزائري خبر إعلان الحكومة المؤقتة بهذه الشخصيات التي تضمنتها بفرح بالغ ، وأقام الشعب في كل جهة من التراب الجزائري حفلات كبيرة ، فرحا بميلادها [20]. كما أدى إعلان الحكومة واستجابة الشعب لها إلى زيادة الوعي في صفوف الرأي العام الجزائري الذي صار يتابع باهتمام بالغ مبادرات حكومته. وبهذا

فإن الثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها. وهذا ما سوف نلاحظه من خلال استجابة الشعب الجزائري للنداءات الحكومة المؤقتة المختلفة.

جاءت مواقف الدول الشقيقة والصديقة للثورة الجزائرية من إعلان الحكومة المؤقتة مؤيدة ومعترفة بهذه الحكومة على الرغم من بعض التحفظات التي أبدتها القيادة المصرية حول شخصية رئيسها ، فقد اعترفت بها في نفس اليوم كل من الجمهورية العربية المتحدة ، والعراق ، وليبيا وباكستان واليمن[21]. ثم توالت الاعترافات من باقي الدول العربية والأسيوية على غرار الصين، كوريا الشمالية، والفيتنام الشمالية، وهذا يعتبر تتويجا للنشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة [22].

تمثل رد فعل السلطات الفرنسية التي يتزعمها "الجنرال ديغول "على إعلان الحكومة المؤقتة في طرح اصلاحات سياسية واجتماعية تمثلت بالخصوص في مبادرتين هما مشروع قسنطينة الاقتصادي وسلم الشجعان في أكتوبر1958 ، الهدف من هذه الاصلاحات عزل الشعب عن الثورة وخلق فئة بورجوازية موالية لفرنسا، وأما على المستوى الخارجي فقد حذرت فرنسا سائر الحكومات من الاعتراف بالحكومة المؤقتة والقيام بالتبادل الدبلوماسي معها [23].

محطات من عمل الحكومة المؤقتة الجزائرية

سارعت المناورات الاستعمارية والاستحقاقات المفروضة على الحكومة المؤقتة بالمبادرة إلى تفعيل دورها، إذ واجهت الحكومة مشروع استفتاء 26 سبتمبر1958 على الجمهورية الخامسة الذي طرحه" الجنرال ديغول "على الشعب الجزائري بإصدار رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس بيانا قال في: " إن الشعب لن يلقي السلاح إلى أن يتم الاعتراف بحق الجزائر في السيادة والاستقلال ، والجزائر ليست فرنسا ، والشعب الجزائري ليس فرنسيا " [24] .

وأما رد الحكومة المؤقتة على فكرة سلم الشجعان فقد جاء بتحديد مجموعة من الشروط لتحقيق الصلح وهي: التوجه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لأنها ممثلة الشعب والاعتراف بنهاية الاستعمار وتطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري، على أساس هذه الخطة يتم إعلان إيقاف النار [25] .

ومن الإجراءات الميدانية التي اتخذتها الحكومة المؤقتة لتعزيز الثورة هي تأسيس لجنة العمليات العسكرية ، ومن مهامها التموين والتسليح وتسيير العمليات العسكرية ،

كما اتُخذ قرار آخر في نفس السياق وهو إدخال الوحدات العسكرية المرابطة بالحدود إلى الداخل في أجل أقصاه شهر[26].

تعد مفاوضات إيفيان من أهم الاستحقاقات التي واجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث بعد إعلان ديغول مبدأ تقرير المصير في سنة 1959 الذي اعتبرته الحكومة المؤقتة وسيلة ديمقراطية وسلمية تمكن الشعب الجزائري من تحقيق الإستقلال[27] ، بدأت المفاوضات بلقاء" مولان" من 25 إلى 29 جوان 1960، لكنها فشلت لتعنت الطرف الفرنسي وتمسكه بفكرة وضع السلاح دون تحديد الشروط العسكرية والسياسية لوقف إطلاق النار. مما دفع بالمبعوثين الجزائريين 'محمد بن يحي' و'أحمد بومنجل 'بالانسحاب من المفاوضات، الذي كان يهدف منها الطرفي الفرنسي تحميل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشلها أمام الرأي العام الدولي [28].

وخلال هذه الفترة شهدت الجزائر انتفاضة شعبية عارمة يوم 11 ديسمبر1960 في المناطق الحضرية للجزائر، أقنعت السلطات الفرنسية بأن الحل الوحيد للقضية الجزائرية هو العودة إلى المفاوضات وأن محاولة فرض الحل العسكري لن يجدي نفعا [29].

والملاحظ هنا تجسيد لمفهوم الثقافة السياسية المبني على علاقة الشعب بالحكومة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها.

وبعد شهرين من هذه الأحداث جرى **لقاء" لوسارن** " (**lucerne**) يوم 20 فيفري 1961بسويسرا حيث أكد الوفد الجزائري تمسكه بحق تقرير المصير مقابل وقف إطلاق النار، كما رفض فكرة فصل الصحراء عن بقية التراب الوطني، ورغم ذلك كانت مفاوضات" لوسارن" بداية لطرح المشاكل وكان لها الفضل في إبراز النقاط التي كانت محل خلاف بين الطرفين بكل وضوح [30] . والملاحظ في هذه المرحلة من المفاوضات التعبير عن الوحدة الترابية والانتماء للوطن وهي أهم سمات التي تشكل الثقافة السياسية لدى رجل القرار.

تمكنت الحكومة المؤقتة من خلال سلسلة من المفاوضات من افتكاك اعتراف الحكومة الفرنسية بها كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري، فبدأت مرحلة جديدة من المفاوضات كانت بدايتها محادثات" ايفيان " 20 ماي1961 [31] ، حيث حققت بعض التقدم إذا اعترف الجنرال" ديغول " بأن السياسية الخارجية هي من صلاحيات الدولة الجزائرية، ولكنه تمسك بموقفة إزاء الصحراء، وهو ما دعا الحكومة المؤقتة إلى تنظيم مظاهرات وطنية في يوم 5 جويلية 1961 ضد التقسيم، أين كانت استجابة الشعب

واسعة رغم التهديدات والاستفزازات الفرنسية ، ليعلن بذلك للعالم وحدته ووحدة بلاده رافعا شعار " الصحراء جزائرية "[32].

بادرت الحكومة المؤقتة بقيادتها الجديدة يوم 24 أكتوبر 1961 بطرح اقتراح جاء فيه:"التخلي عن فكرة تقرير المصير ، إعلان الاستقلال من طرف فرنسا وبالمقابل وقف إطلاق النار فورا أما المسائل المعلقة فهي: وضع الأقلية وجلاء القوات الفرنسية والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي، هذه المسائل ستحل مع الحكومة الجزائرية المستقلة " [33].

كما وجهت الحكومة المؤقتة الثالثة في 30 أكتوبر 1961 نداء إلى الشعب الجزائري تدعوه فيه إلى التظاهر يوم الفاتح نوفمبر 1961 الذي له رمزية خاصة، لتحقيق استقلال الجزائر في نطاق وحدة الشعب ووحدة التراب الجزائري وسلامته عن طريق التفاوض فورا بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية " [34] .

وقد كانت استجابة الشعب كبيرة في كل أنحاء الجزائر من العاصمة إلى وهران وقسنطينة وبسكرة والأغواط ، وهو ما دفع وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة محمد يزيد إلى التصريح بأن هذه المظاهرات شكلت مصادقة واضحة على سياسة الحكومة المؤقتة حيث جاء في تصريحه: "أما الشعب الجزائري فقد قرر مصيره في هذه المظاهرات بالمصادقة على سياسة الحكومة المؤقتة الجزائرية ، وبذلك قدم الشعب الجزائري مساهمة حاسمة لقضية التفاوض والسلم " [35] .

والملاحظ هنا هو ذلك الالتفاف الشعبي حول العمل السياسي والدبلوماسي الذي تقوم به الحكومة المؤقتة مما أعطاها مصداقية ديمقراطية أمام الرأي العام العالمي وعزز من موقعها التفاوضي أمام المستعمر الفرنسي.

مكن نضج الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة بعدم التفريط في الصحراء، حيث تمكنت في لقاء بال الأول (Balle) 28سبتمبر 1961 من افتكاك اعتراف فرنسا بالسيادة الجزائرية على الصحراء[36] ، كما تمكن من خلال لقاء بال الثاني 09 نوفمبر 1961 بطي ملف حقوق الأوروبيين في الجزائر، حيث خيرتهم بين إحدى الجنسيتين ورفضت الجنسية المزدوجة[37].

انتهت اتفاقيات" ايفيان "التي صوت عليها المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع في دورته المنعقدة بطرابلس من22 إلى 27 فيفري 1962 ، وبعد التوقيع على هذه الاتفاقيات يوم 18 مارس1962 أمر رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة بوقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس ومما جاء في خطابه :"باسم الحكومة المؤقتة

للجمهورية الجزائرية ، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة ، أمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني" [38]. وبذلك طويت صفحة الإستعمار الفرنسي في الجزائر.

المشاكل التي اعترضت عمل الحكومة المؤقتة:

تطورت الثقافة السياسية لدى رجالات الحكومة قد أصبحت أكثر نضجا، لكن ما يعاب عنها أنها لم تستطيع أن تكون مدرسة حقيقية للأجيال القادمة، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال الخلافات والمشاكل التي اعترضت عملها، وكذا ما تمخض من مشاكل مباشرة عقب الاستقلال، من تشتت سياسي وعبث بالقيم الاجتماعية. كان السمة الغالبة على الساحة الوطنية .

واجهت الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها مشاكل خطيرة كان أولها مؤامرة 'محمد العموري'، الذي رتب لمحاولة انقلابية ضدها بمساعدة الطرف المصري، لكن تم افشال ذلك وألقي القبض عليه والمتآمرين معه في 16 نوفمبر 1958 وقدموا للمحاكمة، حيث تشكلت هيئة المحكمة من العقيد هواري بومدين رئيسا ، والرائد على منجلي وكيلا والعقيد الصادق محاميا ، وانتهت المحاكمة بإصدار حكم الإعدام في حق العقيد العموري [39].

وما أن تخلصت الحكومة المؤقتة من المشكلة الأولى حتى برزت حادثة أخرى سرعان ما عملت على تفكيك الحكومة ففي أفريل 1959 وقعت ما يعرف بحادثة مقتل "علاوة عميرة " في القاهرة بمكتب رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، اتهم عميرة الحكومة المؤقتة بالعجز عن إيجاد الحلول للمشاكل العويصة التي كانت تعاني منها الثورة، كما إتهم لمين دباغين كل من فرحات عباس وبوصوف بإغتيال صديقه علاوة ، وعندها ساءت العلاقة بين لمين دباغين والحكومة وانتهى الأمر باستقالته منها[40].

ومن المشاكل الأخرى التي واجهت الحكومة الاتهامات التي أطلقها العقيد هواري بومدين ضد ها حيث اتهمها بالتقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلاح والمؤونة ، كما اتهمت بأنها لا تقوم بعملية إيصال الأسلحة التي تسلمها الجمهورية العربية المتحدة إلى الثوار بل تكدسها في ليبيا [41] ، وكذا الاتهامات العقيد محمود الشريف لكريم بلقاسم بأنه وراء الفوضى الواقعة على الحدود، وأنه وراء مؤامرة العموري، وبلغ الأمر بينهما إلى حد التهديد بالقتل والتصفية[42].

وبهذا شكلت هذه الممارسات مشاكل كبيرة للحكومة وأعاقت الممارسة الديمقراطية فيها، مما دفعها إلى الاستنجاد بالعقداء العشرة[43]، الذين يسيطرون على الفعل

العسكري سواء على مستوى الحكومة أو قيادة الأركان أو الولايات من أجل تشكيل حكومة جديدة [44]، ولكن هناك مؤاخذات عليها، حيث يؤكد كل من علي كافي وسعد دحلب أنه لم يتم استشارة كل أعضاء المجلس الوطني للثورة [45]، وأن هذا الفعل وضع الجميع أمام الأمر الواقع غير أن ذلك بحسب دحلب لم يدفع بأي عضو للمطالبة بتوضيحات حول القرار، وأن الجميع كان يثق في السياسية التي يتبعها القادة [46] .

وما يؤخذ عن الحكومة كذلك أنها تشكلت من ثلاث فئات : فالفئة الأولى يشكلها الثوريون وعلى رأسهم الباءات الثلاث (بوصوف ، بن طوبال، بلقاسم كريم)، والفئة الثانية : تتشكل من الليبراليين وعلى رأسهم فرحات عباس وأحمد فرنسيس ، والفئة الثالثة : تتشكل من المركزيين وعلى رأسهم بن خدة وسعد دحلب ومحمد يزيد ، وبهذا كانت السلطة الحقيقية داخل الحكومة بيد الثوريين أصحاب النفوذ الكبير في الداخل، وكذا احتفاظهم بمناصب هامة وحساسة في الحكومات المؤقتة الثلاث، وهذا كان ينبئ بإمكانية تفكك الإجماع السائد بسهولة [47]، حيث جاء في قول بن يوسف بن خدة عن عملها الداخلي: "لقد نشأت في المنفى بيروقراطية سياسية وعسكرية تميزت بغياب الحياة الداخلية ، فقد جرى تجاهل الديمقراطية الداخلية والنقد الذاتي والعوامل الهامة في اختيار القادة فاتحين المجال للوصولية ، والمجاملات."[48]

يمكن القول أن الثقافة السياسية لأعضاء الحكومة المؤقتة أخذت منعرج جديد، تمثل في الصراع على مستوى القمة وتغييب القاعدة الشعبية وهذا ما سيخلق فجوة بين الحاكم والمحكوم ، ويشكل لدى الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وهذا ما سيلقي بضلاله في الخلاف ما بينها وبين هيئة الاركان العامة وانعكاساته فيما يسمى بأزمة صائفة 1962 .

تعرضت الحكومة المؤقتة الجزائرية لعقبات في تسيير نشاطها وأخطرها خلافاتها مع هيئة الأركان التي بدأت عملها يوم 23 جانفي1960 ، وكان الخلاف بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب فيما يتعلق بالصلاحيات وطريقة سير الحرب وكذا حول الإشراف على الولايات في الداخل فكلاهما أراد أن تكون تحت رقابته[49].

وأخطر هذه الأزمات هي الاستقالة الجماعية لهيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين في 15 جويلية 1961، وكانت مرفوقة برسالة مطولة [50] إلى رئيس الحكومة المؤقتة [51]، شرحت أسباب الاستقالة وقدمت نقدا صريحا للحكومة.كما كشفت وثيقتها عن برنامج سياسي حقيقي سواء فيما يتعلق بالقضايا الداخلية أو الخارجية وظهر بومدين قائدا دون منازع لهذه العناصر ، وبهذا واجهت الحكومة صعوبة كبيرة في هيكلة الثورة وضبطها عسكريا. [52]

كما استمر هذا الصراع بين الطرفين في المرحلة الانتقالية التي انتهت بإجراء استفتاء تقرير المصير، حيث عمد عناصر قيادة الأركان إبعاد عناصر الحكومة المؤقتة من السلطة السياسية، وتمكنت من ذلك بعد أزمة صائفة 1962 التي انتهت بسيطرة عناصر المكتب السياسي المشكل أساسا من أحمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاط [53]، على السلطة في الجزائر وتعيين أحمد بن بلة رئيسا للحكومة عام 1962 بدعم ومساندة من قبل قيادة الأركان.

نستطيع أن نسجل من خلال عمل الحكومة تبولر وتنمية الثقافة السياسية لدى أعضائها، فخلال سلسلة الاجتماعات والمداولات التي عقدتها الحكومة أمكننا الوقوف على الاتجاهات والمشارب السياسية، حيث نجد الليبرالي، والاشتراكي وحتى الاسلامي، وأن البعد الحضاري والقيم الوطنية كانت موجودة من خلال مختلف أطوار نشاط الحكومة، كما أن حرية التعبير والنقاش وإبداء الآراء كانت سائدة بين أعضاء الحكومة على الرغم من استئثار الباءات الثلاث بقوة التأثير عند صنع القرار ، ومن المظاهر الدالة على الثقافة السياسية لدى الحكومة الجزائرية هو تمثيلها العميق للإرادة الشعبية ، وهذا ما نستشفه من خلال استجابة الشعب الجزائري للنداءات التي دعته فيها إلى دعم المفاوضين بالمظاهرات كما كان عليه الحال في مظاهرات11 ديسمبر والفاتح نوفمبر 1961 .

أعطى عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد إقليمي وعالمي للثقافة السياسية، حيث نسجل انتصاراتها في المعركة الدبلوماسية والسياسية، فبعد الاعتراف بها من قبل عدد كبير من دول العالم واحتلالها لمكانة بارزة في وسط المجموعة الإفريقية الآسيوية، استطاعت أن تتوصل إلى تحقيق استقلال الجزائر في ظل المبادئ والسيادة الكاملة ووحدة الشعب الجزائري، غير أن عملها نحو الداخل وخاصة على الصعيد العسكري عرف صعوبات كبيرة حيث لم تتمكن من توفير السلاح اللازم للثورة بالكمية المطلوبة، وذلك رغم الأطر التنظيمية المختلفة التي أنشأتها وعلى رأسها قيادة الأركان العامة التي انقلبت على الحكومة وتوجهت لمعارضتها على الرغم من أنها هيئة تابعة لها وفق قرار تشكيلها. وبهذا يمكننا القول أن الحكومة المؤقتة رسخت القيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية للشعب الجزائري عبر مسيرتها التي دامت أربع سنوات رغم ظروف الثورة الصعبة، واستطاعت أن تحقق الحرية والاستقلال للشعب الجزائري .

ويبقى أن نقول أن الفكر السياسي الجزائري في الفترة الاستعمارية عامة وفي فترة الثورة خاصة يبقى خصبا بشكل استثنائي، يمكن أن نحدده من خلال التوجه السياسي الذي عرضه مفجري الثورة على الساحة الجزائرية ومتمثل في توحيد الصفوف في بوثقة واحدة هي جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي للثورة. التي تهدف في الأساس إلى التخلص من الاستعمار الفرنسي.

قائمة المصادر والمراجع

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي (النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة)، دار النهضة العربية، ب ت، ص 436.

(2) الثقافات الفرعية: إن مصطلح الثقافة السياسية لأمة ما، في الواقع، لا يعدو كونه مجرد تجريد إلى رمز يشير إلى ظواهر تتحقق في العالم الخارجي. ويطلق هذا المصطلح –كما سبقت الإشارة إليه- على التوجهات القيمية والسيكولوجية للجماعات أو الأفراد نحو الموضوعات السياسية، إلا أنه يمكن أن نتصور في نفس الوقت أن يكون لدى هذه الجماعات المختلفة توجهاتها ورؤاها المختلفة التي يمكن أن ينتج عنها أولاً ثقافة متناسقة متماسكة. وهذه التوجهات الخاصة هي ما أصطلح على تسميته أو التعبير عنه بالثقافات الفرعية. أنظر: علي الصاوي، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، مكتبة نهضة الشرق:جامعة القاهرة، 1995، ص 84.

(3) علي الصاوي، المرجع السابق، ص 89.

(4)كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، دار بن خلدون، بيروت، 1980، ص 14.

(5) نفسه، ص 286.

(6) عقيلة ضيف الله: المرجع السابق ،ص 362. مغراوي (لقمان) ، أزمة الهوية في السياسة التعليمية الجوائرية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، إشراف: عقيلة ضيف الله، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2004.

(7) عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958-جانفي 1960)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 114. انظر كذلك: محمد عباس: ثوار...عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص 128.

(8) Ferhat Abbas , autopsie d'une guerre ,édition Garnier frères paris 1980,pp :232-233.

(9) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مع ركاب الثورة التحريرية)، الجزء الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص ص 402-404

(10) عقيلة ضيف الله: المرجع السابق ،ص 363.

(11) أحمد توفيق المدني، مصدر نفسه، ص ص 402-404.

(12) مصدر نفسه، ص ص 399-400.

(13)عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي،المكتبة الجامعية،الطبعة الثامنة،الاسكندرية،2001، ص 287.

(14) Mohamed harbi , Le FLN Mirage et Réalité, Des origines a la prise du pouvoir 1954-1962, 2éme Ed, Ed J.A, Paris , 1985. pp 212-215.

(15) لمعرفة تشكيل الحكومة المؤقتة الأولى أنظر: يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير في الجزائر ، اتفاقيات إيفيان ، تعريب: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1987 ، ص 52.

(16) بن يوسف بن خدة ، مصدر نفسه، ص 52.

(17) Ferhat Abbas , op.cit,p244

أنظر كذلك: عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 48..(18) ibid, p 244

(19) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 172

(20) نفسه، ص 172

(21) أحمد توفيق المدني، مصدر سابق ،ص 400.

(22) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 60.

(23) محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 179 وص 187.

(24) أزغيدي محمد لحسن : المرجع السابق، ،ص191

(25) المرجع نفسه،ص192 .

* تعرف في مصادر أخرى باسم هيئة أركان شرقية وغربية وتأسست بعد" الكوم"، الهيئة الشرقية متمركزة في غار الدماء (على الحدود التونسية الجزائرية) وعلى رأسها 'محمدي السعيد' والهيئة الغربية متمركزة في الناظور على الحدود المغربية الجزائرية وعلى رأسها 'هواري بومدين'. أنظر: علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 -1962 ، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص288.

(26) علي كافي ، المصدر السابق.

(27) عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى، الجزائر، 2005،ص 71.

(28) Saad dahleb , pour l' indépendance de l' Algérie mission accomplie, édition dahleb, Alger 2001 , p133.

(29) محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 233.

(30) بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 20-22.

(31) مصدر نفسه،ص 24.

(32) عمار ملاح، مرجع سابق، ص ص 76-78. أنظر كذلك: ازغيدي محمد لحسن: مرجع سابق ، ص 218

(33) بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 28.

(34) ازغيدى محمد لحسن ، مرجع سابق، ص220

(35) مرجع نفسه، ص220 .

(36) عمار ملاح، مرجع سابق، ص 80..

(37) مرجع نفسه، ص ص 79-80.

(38) بن يوسف بن خدة ، مصدر سابق، ص38

(39) أحمد توفيق المدني، مصدر سابق ،ص 405.

(40) أحمد توفيق المدني، مصدر سابق ،ص 405. أنظر كذلك: علي كافي، المصدر السابق، ص ص 235-236.

(41)عقيلة ضيف الله : المرجع السابق، ص373.

(42) Mohamed Harbi, Le FLN… , op.cit, p 269.

(43) لمعرفة العقداء العشرة: أنظر: محمد عباس، ثوار...عظماء، المرجع السابق، ص 304. أنظر كذلك: وليم ب،كواندت: الثورة والقيادة السياسية الجزائر 1954-1968، مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق 1981، ص 176.

(44) لمعرفة أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية، أنظر: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق ، ص53

(45) على كافي، مصدر سابق، ص225 .

(46) Saad dahleb , op cit, p 97

(47) وليم ب.كوندات ، المرجع السابق ،ص 175.

(48) مرجع نفسه ، ص176 .

(49) على كافي ، مصدر سابق، ص258

(50) لمعرفة محتوى الرسالة أنظر: على كافي ، مصدر سابق، ص ص 263-265.

(51) محمد عباس ، المرجع نفسه، ص 411.

(52) Saad dahleb : op cit, p 184.

(53) Mohamed lebjaoui :op cit ,p172